**كتب محرر «الصياد» السياسي:**

لو سمعوا من دولة الرئيس عصام فارس، لما غرقت بيروت والمناطق في النفايات، ولما فاحت رائحة الفضائح التي تفوق رائحة النفايات نتانة؟ فدولة الرئيس عصام فارس، برؤياه المستقبلية التي لا تخطىء، كان سباقا الى طرح حل شامل ودائم لمشكلة النفايات، منذ كان نائبا لرئيس مجلس الوزراء ورئيسا للجنة الوزارية... لكن، وكالعادة، تتدخل التجاذبات والمصالح الفردية، فتفرغ الحلول من محتواها الفعلي وتحولها كلاما نظريا لا قيمة فعلية له على ارض الواقع.

فلماذا نجح دولة الرئيس عصام فارس في طرح الحلول الناجعة لملف النفايات، فيما فشل الآخرون؟ لانه رجل دولة من الطراز الاول لا يريد شيئا لنفسه، وانما لوطنه فيما يجهد آخرون لانتزاع حصص من هنا وهناك!

لجنة «المطامر والنفايات» برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء عصام فارس وبمشاركة الوزراء: مروان حماده، جان لوي قرداحي، عاصم قانصوه، فارس بويز، والوزيرين فؤاد السنيورة والياس المر، والخبراء

### منذ كان نائباً لرئيس مجلس الوزراء ورئيساً للجنة الوزارية المختصة «صيف ٢٠٠٣»

# عصام فارس طرح حلولا فعلية لمشكلة النفايات

# فهل من يجيب؟!

ان العودة الى مواقف الرئيس عصام فارس في شأن ملف النفايات منذ صيف العام ٢٠٠٣، يقدّم الاجابات الحاسمة على هذه التساؤلات، كما ينضح من هذا الاستعراض الوافي في الدراسة التالية:

اذا لامس ملف النفايات الشبهات «الذهبية»، او اثار توزيع المغانم الاعتبارات «المذهبية»، فان عصام فارس نائب رئيس مجلس الوزراء السابق، الذي ترأس اللجنة الوزارية، جهد كعادته، في «تحرير» هذا الملف من الجدل المستهلك للوقت، والنازف لصدقية الدولة ولحقوق الناس.

وكان مجلس الوزراء قرر بتاريخ ١٤ آب/اغسطس ٢٠٠٣ تشكيل لجنة تقنية وكلف مجلس الانماء والاعمار بموضوع معالجة ملف النفايات والسير باقتراحه بطرح المناقصة العالمية للمعالجة والطمر لعشر سنوات.

وبتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، شكل مجلس الوزراء اللجنة الوزارية برئاسة فارس وكلفها دراسة تقرير اللجنة التقنية واقتراح مجلس الانماء والاعمار. دعا فارس، كعادته الى المشاركة في جلسات اللجنة الوزارية المؤسسات والادارات المعنية بالملف. فحضر رئيس مجلس الانماء والاعمار، والمدير العام لوزارة البيئة، والمدير العام للتنظيم المدني، والمدير العام للادارات والمجالس المحلية في وزارة الداخلية.

جاورت المستندات التي طلبت لهذا الغرض الـ ١٢ دراسة وتقريرا، بدءا من تقارير اللجنة التقنية الثلاثة التي شكلها مجلس الوزراء (قرار رقم ١٦، تاريخ ١٤ آب/اغسطس) وتضم وزارة الداخلية والبلديات، وزارة البيئة، والمديرية العامة للتنظيم المدني، وذلك لتحديد مواقع المعالجة والطمر الصحي للنفايات الصلبة المنزلية. ووصولاً الى دراسة عن النفايات في لبنان: الثروة الضائعة، واخرى عن مصنع الغار الحيوي، وانتهاء الى تقارير وخرائط من بلدية زحلة، بلدية زوق مصبح، بلدية المنصف في جبيل، اتحاد بلديات قضاء جبيل وبلدية الجية، وتقرير مجلس الإنماء والإعمار الصادر بتاريخ ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠٣. وقد ارفقت بتوصيات اللجنة الوزارية الى مجلس الوزراء.

> رجل الدولة الحقيقي هو من يستبق المشكلة لا من يسعى الى حلها بعد الكارثة

## توصيات تبناها مجلس الوزراء

صدرت توصيات بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، تبناها مجلس الوزراء في نيسان/ابريل «

## فارس شدد على اربع نقاط

**لقد ابدى رئيس اللجنة عصام فارس تشدده ازاء اربع نقاط هي:**

١ - لا يحق للجنة التقنية كسر قرار مجلس الوزراء. فالبلديات مسؤولة عن الكنس والجمع، وتلك التي لم تستفد من «سوكلين» تقوم بواجباتها (اجتماع اللجنة بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤).

٢ - لا يجوز لبلديات ان تستفيد من «سوكلين» على حساب بلديات ثانية؛ فالبلديات مسؤولة عن الكنس والجمع والنقل، والحكومة المركزية مسؤولة عن الطمر.

٣ - لن يمشي الا قرار مجلس الوزراء «كل قضاء يتحمل نفاياته».

٤ - الإلحاح على مجلس الإنماء والإعمار لتحديد تواريخ، لا سيما ان الناس لا تثق بادارات الخدمة العامة.

Issue No.3691-August-09, 2015

٢٠٠٤. فيما يلي نصها:

اولا: توزيع العوادم الصادرة عن العاصمة بيروت على الاقضية المجاورة وايجاد موقع لمطمر صحي في كل منها وتحديد الكميات التي سيصار الى توزيعها.

ثانيا: توزيع العوادم الناتجة عن مدينة طرابلس على المطامر المحددة في الاقضية المجاورة وتحديد الكميات التي سيصار الى توزيعها.

ثالثا: ايجاد مطمر لمنطقة كسروان.

رابعا: تعديل «استراتيجية ادارة النفايات الصلبة المنزلية في لبنان» المقترحة من وزارة البيئة في ضوء ملاحظات اعضاء اللجنة الوزارية.

## البحث عن الافضل والاقل كلفة

باختصار، كان على رئيس اللجنة ان يستوعب كل

> الحلول السباقة لمشكلة النفايات استندت الى ١٢ دراسة علمية تضمن نظافة البيئة وحقوق الدولة والناس

هذه التجاذبات ويقود النقاش في مسلك علمي وعملي ينتهي الى نتائج. فكان، بعد كل نقاش داخل الجلسة الواحدة احيانا، يعمد الى استخلاص النقاط التي تنقل البحث في اتجاه ايجابي. كان فارس واضحا في نهجه، فهو يفتش داخل مثلث جلي: الافضل، الارخص، الافيد» (محضر جلسة ١٢ آب/اغسطس ٢٠٠٣).

في هذا السياق، نشير الى ما اوردته الصحف بتاريخ ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ عما دار في جلسة مجلس الوزراء عند تناول البند رقم ٢ من جدول الاعمال المتعلق بتقرير اللجنة الوزارية لتحديد المعالجة والطمر الصحي للنفايات الصلبة والمنزلية. فقد علم ان وزير المالية فؤاد السنيورة (وهو عضو اللجنة ووافق على تقريرها النهائي) تحفظ اولا على ما جاء في تقرير اللجنة، الا ان رئيس اللجنة نائب رئيس مجلس الوزراء قال: «ليقل لنا سبب تحفظه حتى نصحح الخطأ اذا وجد»، وعمد الى شرح ما حصل شاكرا لمجلس الانماء والاعمار جهوده وكذلك لاعضاء اللجنة، وما لبث ان سحب الوزير السنيورة تحفظه.

لكن تجاذب المصالح اقوى من الانجذاب الى النهج العلمي:

وبمراجعة محضر جلسة مجلس الوزراء هذه، تبين ان الوزراء الذين اجمعوا على توصية اللجنة «خرجوا» في جلسة مجلس الوزراء عن هذا الاجماع ودارت بينهم لعبة شد حبال جرت الى عدم تمكن مجلس الوزراء من اقرار التوصية المرفوعة، وربما عاد ذلك الى ارتباط هذا الملف بمصالح تتعلق بـ «سوكلين» و«بالصندوق البلدي المستقل».

## الملاحظات

بتاريخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣ احالت اللجنة توصياتها الى مجلس الوزراء الذي اقرها كما وردت (قرار رقم ١٦ بتاريخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣) وتضمنت التوصيات، تكليف مجلس الانماء والاعمار موضوع معالجة النفايات بطرح المناقصة العامة وفقا لشروط وزارة الداخلية والبلديات، ان يكون الكنس والجمع والطمر من مسؤوليات البلديات وعلى حسابها مباشرة، ان تكون المعالجة والطمر مسؤولية مركزية، ان تتحمل المؤسسات الصحية الخاصة والمسالخ والمؤسسات الصناعية مباشرة كلفة الجمع والطمر... كما جرى تقسيم لبنان الى اربع مناطق حسب اقتراح مجلس الانماء والاعمار.

في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ احالت اللجنة الوزارية الى مجلس الوزراء تقريرها النهائي الذي تضمن اقتراحا بتحديد المهل التي اقرها مجلس الوزراء سابقا لتتمكن اللجنة التقنية من استكمال تحديد مواقع المعالجة والطمر استنادا الى القرار القاضي بتحميل كل قضاء نفاياته.■